

مقاربة أمنية في التصدي للهجمات الإرهابية البيولوجية

A security approach to countering bioterrorist attacks

الدكتور: زرقط عمر،¹¹ أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدينة

٢٠٢٠/١٠/٣٠

تاريخ الإرسال: 2020/10/30 تاريخ القبول: 2021/02/12 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

مع زيادة معدلات انتشار فيروس كورونا تزايدت التخوفات من أن تقوم الجماعات الإرهابية بتجنيد أو بالأحرى توجيه المقتنعين بأفكارها من المصابين المؤكدين أو المحتملين بفيروس كورونا لنشر الإصابة بهذا الفيروس القاتل بين الفئات المستهدفة من قبلها كقوات الأمن مثلاً.

ولا يهدف الإرهاب البيولوجي إلى وقوع إصابات جماعية فحسب، لكن يهدف أيضاً إلى خلق خلل اجتماعي وسياسي، ومن ثم فإن الاستعداد هو أقوى دفاع ممكن ضد الانتشار الطبيعي للأوبئة أو هجمات الإرهاب البيولوجي المحتملة، وهناك صعوبات التي يواجهها المجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب، يضاف إليها انتشار فيروس كورونا ما يجعل من الصعوبة بمكان مواجهة أي عمل إرهابي مهما كان بسيطاً، لذا يستوجب الأمر وضع استراتيجية عالمية تسعى لتحقيق الأمن البيولوجي.

كلمات مفتاحية: الإرهاب ، استراتيجية أمنية ، الأمن البيولوجي.

Abstract:

With the increase in the prevalence of corona virus, fears increased that terrorist groups recruited or rather direct those who are convinced of their ideas from confirmed or potential infected with corona virus to spread infection with this deadly virus among the groups targeted by it, such as the security forces.

And bioterrorism aims not only to cause mass casualties, but also aims to create a social and political imbalance, so preparedness is the strongest possible defense against the natural spread of epidemics or potential biological terror attacks, and there are difficulties that the international community faces in its fight against terrorism, to which is added the spread Corona virus makes it difficult to confront any terrorist act, no matter how simple, so it is necessary to develop a global strategy that seeks to achieve biological security

Keywords: Terrorisme - Security strategy – Biosecurity..

1- المؤلف المرسل: زرقط عمر، omar.zerkout@yahoo.fr مقدمة

عصفت جائحة كورونا (كوفيد-19) بمعظم دول العالم، تاركة الغالبية العظمى من البشر في حالة من الارتباك وعدم اليقين بشأن سبل التعامل مع العدوى، وآليات الوقاية والعلاج، وأداء المؤسسات الصحية في الدول المختلفة، فضلا عن تأثيرات تلك الأزمة السلبية على النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية بسبب العزل والتباعد الاجتماعي الذي فرضته هذه الأزمة.

وأدى انتشار وباء كورونا إلى تغيير العديد من أنماط الحياة وأوجهها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ولكن اللافت للنظر أن الفاعلين المنتسبين للتيارات الإرهابية بمختلف ايديولوجياتها، أبدوا قدرات ملحوظة على التأقلم السريع مع تلك التغيرات الناجمة عن أزمة انتشار فيروس كورونا.

وكما يحدث عادة في أوقات الحيرة وعدم اليقين، سارع الإرهابيون والجماعات المتطرفة -من مختلف ألوان الطيف العقائدي- إلى بث خطابات الكراهية وآرائهم المتطرفة، لا سيما عبر شبكة الإنترنت التي باتت المنفذ الأول لملايين البشر

القابعين في منازلهم تطبيقا للتباعد الاجتماعي وخوفا من التعرض لوباء كورونا.

بل اتجهت بعض الجماعات الإرهابية إلى توظيف الفيروس كأداة لتحقيق أهدافها، ويمكن من خلال متابعة سلوكيات هذه الجماعات على مستوى العالم خلال الأسابيع الماضية، رصد عدد من المسارات ظهرت من خلالها تأثيرات فيروس كورونا على تحرك تلك الجماعات، أو بالأحرى مسارات توظيف تلك الجماعات لفيروس كورونا لخدمة غاياتها.

فالإرهاب باعتباره من أهم قضايا العالم، بل المشكلة الأولى التي تتميز بتعدد عوامل استنباته وبتنوع أهدافه ودوافعه ووسائله، وبالتالي فإن البحث في هكذا مشكلة ذات صلة بتعدد عواملها يستدعي معالجتها والبحث فيها ودراستها للخروج بنتائج عملية تساهم في الحد منها أو على الأقل التقليل منها.

والحديث عن فيروس كورونا وتداعياته على مختلف نواحي الحياة خاصة الأمنية منها، تعيد إلى الأذهان فكرة الأعمال الإرهابية التي تحاكي في خطورتها أو تستعمل كوسائل إرهابية فيها الأدوات أو الوسائل أو الفيروسات البيولوجية، وكيفية مواجهة مثل هذه الأزمات أو الأعمال الإرهابية إن حدثت، في ظل غيات استراتيجية أمنية واضحة المعالم في التعامل مع اعتداءات إرهابية تستعمل فيها الوسائل والأسلحة البيولوجية كالفيروسات مثلاً.

وهو ما يقودنا إلى البحث في إشكالية أساسية تتمثل في: كيفية إيجاد توازن ممكن بين منع الحصول على أسلحة أو أدوات بيولوجية والتي يتم السعي إليهما بشدة من طرف الجميع وخاصة الجماعات الإرهابية، وبين الردع أو ضمان الحد الأدنى من استراتيجية الأمن البيولوجي؟.

ونظراً لطبيعة موضوع الدراسة وخصوصيته وتطرقه للعديد من القضايا القانونية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الوقوف عند تعريف الإرهاب البيولوجي وإبراز خصائصه وعناصره والوسائل المستعملة فيه، وكذا بيان مفهوم الأمن البيولوجي، إضافة إلى المنهج التحليلي لاستقراء

الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب البيولوجي من خلال الاتفاقيات الدولية، وكذا تحليل قرارات مجلس الأمن الدولي في ذلك.

وللإجابة على هذه إشكالية الدراسة سنحاول الوقوف عند المقصود بالإرهاب والأمن البيولوجيين، كما سنتطرق إلى الجهود الدولية ودور مجلس الأمن الدولي في الحد من خطر حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة أو أدوات بيولوجية على السلم والأمن الدوليين، وازدياد احتمال ذلك مع ما يعيشه العالم اليوم من تداعيات فيروس كورونا.

كما سنخرج على آثار فيروس كورونا كوفيد 19 الأمنية باعتباره قد أبان عن ضعف وقصور آليات مكافحة الإرهاب خاصة الإرهاب البيولوجي، وهو ما يقتضي ضرورة وضع استراتيجية أو مقاربة أمنية للحد من تداعيات محتملة لهجوم إرهابي بيولوجي مماثل لفيروس كورونا.

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب والأمن البيولوجيين

تعتبر محاولة الوصول إلى مفهوم محدد للإرهاب من أصعب جوانب دراسته، لأن هناك مشاكل كبيرة تحول دون التوصل لمثل هذا التعريف، ومنها أنه ليس لهذا الاصطلاح محتوى قانوني محدد، فقد تعرّض مصطلح الإرهاب إلى تطوير وتغيير معناه منذ بدء استخدامه في أواخر القرن الثامن عشر⁽¹⁾.

وبتطور مصطلح الإرهاب أصبح يستخدم لوصف أعمال يقوم بها أفراد أو جماعات لأسباب متعددة، ففي الوقت الحاضر يستخدم هذا الاصطلاح للتعبير عن الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف معين، وخاصة الاعتداءات الفردية والجماعية والتخريب وأعمال العنف المختلفة وخلق جو من الرعب والفرع وعدم الأمان.

ومشكلة تعريف مصطلح الإرهاب في حد ذاته، وهي العامل الرئيسي للجدل الدائر حول مسألة الإرهاب، فالإرهاب ظاهرة معقدة وذات طبيعة متغيرة، وتتخذ أشكالا متنوعة⁽²⁾، ومنها الإرهاب البيولوجي، وهو ما سنحاول الوقوف عنده من خلال إعطاء مفهوم للإرهاب والأمن البيولوجيين وبعض

الأمثلة عن هجمات بيولوجية، وذلك في المطالب التالية.

المطلب الأول: المقصود بالإرهاب البيولوجي

هو ذلك الاستخدام المتعمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة، وكذلك إفرازاتها السامة بهدف إحداث المرض أو القتل الجماعي للإنسان أو ما يملكه من ثروة نباتية أو حيوانية أو تلويث لمصادر الغذاء أو لتدمير البيئة الطبيعية التي يحيا فيها والتي قد يشملها التدمير لعدة سنوات(3).

وهو مصطلح يُستخدم دوليا للإشارة إلى التطوير المتعمد لسلالات الميكروبات المسببة للأمراض لإحداث الإصابة أو الموت للبشر، ولسنوات طويلة أوصت وكالات الأمن والاستخبارات، فضلا عن الخبراء ووكالات الصحة في الولايات المتحدة بضرورة الاستعداد لمواجهة أي تهديد من هذا النوع، لا سيما بعدما استخدم بعض المتطرفين هجمات "الجمرة الخبيثة" في عام 2001 لإحداث الفوضى والقلق، إبان فترة حكم الرئيس الأميركي الأسبق، جورج دبليو بوش(4).

وتعتبر الأسلحة البيولوجية من أقوى أسلحة الدمار الشامل فتكا ودمارا(5)، وهي تشكل خطرا كبيرا لذا كانت محل تجريم متفق عليه دوليا(6)، ويمكن للإرهابيين في المستقبل القريب استعمال الأسلحة البيولوجية والغازات السامة بعد أن كانوا يستخدمون الأسلحة التقليدية والسيارات والرسائل المفخخة، بذلك يصبح إحداث الرعب والفرع بأية وسيلة هو الهدف، علما أن نتائج الحروب لا تقاس بما تحدثه من دمار في الأهداف العسكرية، وإنما بما تحدثه من إرهاب وإحباط في النفوس وهي أهداف سيكولوجية(7).

من هنا يتضح لنا أن الإرهاب البيولوجي له عناصر يجب توافرها لتحقيق هذا النوع من الإرهاب وتتمثل في الاستخدام المباشر للكائنات الحية لتحقيق الهدف وهو قتل الإنسان أو الحيوان أو النبات من قبل جماعة معينة، فالإرهاب البيولوجي هو أكثر أنواع الإرهاب خطرا لكون الإرهابيين يستعملون

أشد الأسلحة قدرة على الفتك، نظرا لما تتميز به هذه النوعية من الأسلحة من سمات تجعلها أكثر خطورة سواء في تداعياتها أو مواجهتها، أبرزها ما يأتي (8):

- قدرتها المفزعة على التكاثر: إذ بإمكان خلية بكتيريا واحدة أن تتضاعف إلى عدة مليارات خلال ساعات إذا ما توافرت لها الظروف المناسبة.
- صعوبة الكشف عنها: من قبل أنظمة الاستشعار التقليدية لمكافحة الإرهاب.

- صعوبة القبض على الجاني، وذلك لوجود فاصل زمني بين إطلاق العامل البيولوجي، وتحقيقه الضرر، إذ إن اكتشاف الهجوم بها يتم في الغالب بعد أيام مما يزيد عدد ضحاياه وأثره.
- سهولة النشر: سواء عن طريق تلوث المياه أو المواد الغذائية، والنشر في الهواء في منطقة مغلقة أو مفتوحة، واستخدام الحيوانات الموبوءة.
- يمكن استخدامها لإلحاق ضرر كبير باقتصاديات الدول.
- قدرتها الهائلة على إحداث حالة من الاضطراب المجتمعي.
- ضعف تكلفة إنتاجها نسبيا (9).

فإن الاستخدام المباشر للعوامل المعدية والسموم ضد العدو هو ممارسة قديمة في الحروب، وفي الواقع، فإنه في العديد من النزاعات، كانت الأمراض مسؤولة عن الوفيات أكثر من جميع الأسلحة القتالية المستخدمة مجتمعة، حتى عندما لم يتم استخدامها بوعي كأسلحة (10).

المطلب الثاني: الأمن البيولوجي

هو مجموعة من التدابير والأساليب الوقائية الرامية إلى الحد من مخاطر انتقال الأمراض المعدية في المحاصيل والثروات الحيوانية، والحشرات التي تم عزلها، والأنواع الغريبة الغازية، والكائنات الحية.

فالأمن البيولوجي هو نهج استراتيجي ومتكامل لتحليل وإدارة المخاطر المعنية المحدقة بحياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، وما يرتبط بها من المخاطر المحدقة بالبيئة، وهو يستند إلى تمييز الصلات الحاسمة بين القطاعات

واحتمال انتقال الأخطار داخل القطاعات وبينها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على نطاق النُظم⁽¹¹⁾.

ومن شأن استعراض تكوين القدرات الوطنية فيما يتعلق بالأمن البيولوجي ككل أن يساعد على تحديد أية ثغرات في اللوائح وفي عملية الرصد، ومن المرجح أيضاً، مع تطور التكنولوجيات الخاصة بكشف الآفات والأمراض، أن تنشأ جوانب تآزر بين مختلف القطاعات في مجالات مثل علم الفيروسات أو كشف المستويات المنخفضة من الملوثات الكيميائية، والغاية المنشودة هي تعزيز القدرة الوطنية على حماية صحة الإنسان ونظم الإنتاج الزراعي ودوائر الصناعة المعتمدة عليهم⁽¹²⁾.

ويوجد منذ عام 1975 اتفاق دولي يحظر إنتاج الأسلحة البيولوجية أو تخزينها أو استعمالها، ولكن المعارف العلمية والخبرة التقنية التي جدت أو أخذت تظهر في علوم الحياة في السنوات الأخيرة، مع تناقص تكاليف هذه المعرفة وهذه الخبرة وازدياد إمكانية الوصول إليها قد زادت المخاوف فيما يتعلق بالأمن البيولوجي⁽¹³⁾.

ولم يكن هجوم "الجمرة الخبيثة" هو الأول من نوعه في الولايات المتحدة، فقد سبقه هجوم بمرض السالمونيلا عام 1984، الذي انتشر في عدد كبير من المطاعم والمتاجر الأميركية في ولاية أوريغون، وهو الهجوم الذي كان يقف وراءه اتباع زعيم هندي متطرف، حيث أقر بهغوان شيري راجنيش، زعيم حركة راجنيش، بالوقوف وراء الهجوم الذي يُسجل كأول هجوم إرهابي بيولوجي في الولايات المتحدة لتحقيق مكاسب سياسية⁽¹⁴⁾.

وفي عام 2001 أجرى خبراء أميركيون محاكاة لهجوم بالأسلحة البيولوجية ضد الولايات المتحدة، بهدف وضع استراتيجية للدفاع ضد الهجمات المحتملة من هذا النوع، وتم تقديم نتائجها إلى مجلس النواب الأميركي آنذاك، التجربة التي سُميت "الشتاء الأسود" وشملت محاكاة لهجوم بمرض الجدري، حذرت من أن عدم الاستعداد للهجمات البيولوجية بمثابة حالة طوارئ⁽¹⁵⁾.

وقدمت هذه المحاكاة حزمة من التوصيات تركزت بشكل رئيسي على جاهزية القطاع الصحي للمواجهة، وبناء مخزون صيدلاني وطني، فضلاً عن زيادة تمويل الأبحاث الطبية المختصة بتطوير لقاحات جديدة وبناء استراتيجية واضحة للعمل مع وسائل الإعلام كشركاء في توصيل المعلومات المنقذة للحياة.

المبحث الثاني: الجهود الدولية في حظر استخدام الأسلحة البيولوجية

يشار إلى أن الأسلحة البيولوجية توصف "بأسلحة الدمار الشامل"، مثل الأسلحة الكيميائية والإشعاعية والنووية، وبسبب الطبيعة العشوائية لهذه النوعية البيولوجية وكذلك إمكانية بدء انتشار الأوبئة وصعوبة السيطرة على آثار المرض والفرع الذي تثيره، وافقت معظم البلدان على حظر هذه الأسلحة. كما غيرت أزمة كورونا طريقة التفكير حول الأمن وظهرت مناقشات حول التداخل بين الصحة والأمن، لطالما وعت الحكومات بوجود التهديدات الأمنية البيولوجية، ولكن في ظل معاناتهم في الاستجابة لهذا الوباء الجديد، من المرجح حدوث تغيير في طريقة التخطيط والتنسيق ومواجهة التهديدات الناتجة عن الأوبئة⁽¹⁶⁾، وهو ما سنتناوله من خلال المطالبين التاليين.

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب البيولوجي

وحظرت معاهدتان دوليتان الأسلحة البيولوجية في عامي 1925 و1972، واعتباراً من عام 2013، وقّعت 181 دولة اتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC)، و171 من تلك الدول صدّقت على المعاهدة، التي فتحت للتوقيع في عام 1972، وبموجب شروطها، فإن الدول الأعضاء يحظر عليها استخدام هذه الأسلحة في الحروب أو تطويرها أو اختبارها أو إنتاجها أو تخزينها أو نشرها⁽¹⁷⁾.

وقد أولى المجتمع الدولي اهتماماً بهذه النوعية من الأسلحة كونها واحدة من أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تكون أداة فعالة في يد التنظيمات الإرهابية لتحقيق أهدافها التدميرية، فإلى جانب الاتفاقيات الدولية الموقعة في هذا الخصوص (معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتفاقية الأسلحة الكيميائية،

اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، اتخذ مجلس الأمن قراراتين مهمين متصلين بمكافحة الإرهاب بأسلحته كافة، كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وهما:

الفرع الأول: قرار مجلس الأمن رقم 1373 لعام 2001⁽¹⁸⁾

صدر هذا القرار في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الأميركية في 11 سبتمبر 2001، وقد صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي طالب بمنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية مجزماً قيام رعايا أي دولة بتوفير الأموال أو جمعها بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة أو في أراضيها بغية استخدامها للقيام بأعمال إرهابية.

وقد نص البند الثالث على ضرورة تبادل المعلومات وفقاً للضوابط التي تحددها القوانين الدولية والمحلية لمنع وقوع الاعتداءات الإرهابية، كما يُبرز البند الرابع من القرار خطورة الإرهاب واعتبره ظاهرة في تطور مستمر ومرتبطة ارتباطاً وطيداً بالجريمة المنظمة، الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتحويل غير المشروع للمادة النووية، البيولوجية والكيميائية، ويؤكد البند الخامس بأن الأعمال الإرهابية بجميع مظاهرها التمويل، التنظيم والتخريض على العمليات الإرهابية تتنافى مع مقاصد ومبادئ منظمة الأمم المتحدة⁽¹⁹⁾.

الفرع الثاني: قرار مجلس الأمن رقم 1540 لسنة 2004⁽²⁰⁾

يعد أول قرار يصدر من مجلس الأمن يركز على احتمالات حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، حيث أكد على أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

كما قرر مجلس الأمن أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها⁽²¹⁾.

وطلب القرار أن تقوم جميع الدول باعتماد وإنفاذ قوانين فعالة مناسبة واتخاذ تدابير فعالة لمنع انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها إلى الجهات غير التابعة للدول، ولا سيما في الأغراض الإرهابية⁽²²⁾.

إلا أن هذه الجهود فشلت إلى حد كبير في منع البلدان من إجراء الأبحاث الخاصة بالأسلحة الهجومية وإنتاج الأسلحة البيولوجية على نطاق واسع، وواصل عدد من الدول السعي وراء قدرات الحرب البيولوجية، بهدف الحصول على وراء سلاح استراتيجي أرخص، ولكنه لا يزال مميتا بدلا عن اتباع المسار الأكثر صعوبة والأكثر تكلفة وهو الأسلحة النووية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تهديد بعض المنظمات الإرهابية بصنع أو سرقة أسلحة بيولوجية يشكل مصدر قلق أممي متزايد⁽²³⁾.

المطلب الثاني: مقاربة استراتيجية لإنشاء منظومة دفاعية ضد أي خطر بيولوجي

ومنذ الساعات الأولى لانتشار فيروس كورونا الجديد، بدأت نظرية المؤامرة في ترويح فرضيات بأن الفيروس ليس إلا فيروسا "مخلقا" في المختبرات كسلاح بيولوجي، إما ضد الصين من قبل دولة معادية لها مثل الولايات المتحدة أو مخلقا من قبل الصين لأغراض سياسية واقتصادية⁽²⁴⁾.

وما يتم تداوله الآن في المجال العام في جميع أنحاء العالم هو: هل فيروس كورونا وباء من صنع الطبيعة أم من صنع الإنسان؟ وكيف يمكن للبحث العلمي فرز الحقيقة من الافتراضات المختلفة القائمة على نظرية المؤامرة حول السببية المتعمدة أو التلاعب المحتمل بالفيروس في السياسة الدولية؟⁽²⁵⁾، وهو ما ستجيبنا عليه الدراسات والأبحاث المستقبلية، كون الحديث عن هذا الموضوع هو سابق لأوانه لانعدام الأدلة والدلائل الواضحة على ذلك.

وقد عززت عملية هجوم الغاز السام في مترو طوكيو سنة 1995 من طموحات المنظمات الإرهابية في تكرار هذا النوع من الهجمات في التسعينيات، فكان هناك تركيز كبير من قبل الجماعات الإرهابية على الحصول على الأسلحة

البيولوجية وتسليحها، مثل الريسين، والботولينوم السام، والجمرة الخبيثة، ومع ذلك، فقد ثبت صعوبة بناء تلك القدرات (26).

لكن الوضع مختلف الآن لسببين رئيسيين:

أولاً: يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تسهل "خصخصة العنف واسع النطاق"، مع إمكانية الأفراد شن هجمات لم تكن إلا في وسع الدول شنها، قد لا تكون قدرات الدولة الكبيرة ضرورية بعد الآن للحصول على العناصر البيولوجية والكيميائية وإنتاجها وتسليحها (27).

ثانياً: ستؤدي أزمة فيروس كورونا حتماً إلى تطوير مختبرات جديدة لدراسة وتحليل الأوبئة، ولكن سيزيد انتشار تلك المختبرات من المخاطر مع زيادة احتمال وقوع الحوادث بها، وقد يحاول الإرهابيون مهاجمتهم، ومن المرجح أن ترى المنظمات الإرهابية ما يحدث الآن كحافز لاكتساب مهارات الأسلحة البيولوجية (28).

وفي خضم المخاطر المتزايدة التي يواجهها العالم اليوم في مواجهة أزمة كوفيد-19، وبعيدا عن التفسيرات المختلفة حول المسؤولية عن تفشي هذه الجائحة، أضحى من الضروري بمكان على جميع بلدان العالم إعادة النظر في كثير من سياساتها وتوجهاتها بما يتفق وتداعيات هذه الأزمة، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا (29).

فلم تعد تهديدات الأمن القومي للدول ذات أبعاد عسكرية أو اقتصادية أو إعلامية فحسب، بل تأكد أن البعد البيولوجي - رغم أنه ليس بجديد - أضحى يمثل بعدا مهما يهدد الأمن القومي في قادم الأيام، الأمر الذي يستلزم رؤية مغايرة وأفكارا مختلفة في النظر إلى التهديدات البيولوجية، خوفا من وصول التنظيمات الإرهابية إلى هذا السلاح الذي يتميز - رغم خطورته وصعوبة السيطرة عليه - بسهولة الحصول عليه واستخدامه وتوظيفه (30).

وبخصوص استراتيجيات الأمن والوقاية في مواجهة أي خطر بيولوجي تبرز حزمة من الإجراءات واجب على كل دولة اتخاذها، أبرزها ما يلي:

- تحديث الإجراءات الوقائية والقوانين والأنظمة لمواجهة مخاطر الإرهاب بكافة صوره مع إعطاء أهمية للإرهاب البيولوجي وتجريم كافة صوره وأشكاله وأدواته.

- تلعب المعلومات دورا مهما في استراتيجية المواجهة، ولذا، يقترح إنشاء وحدة مكافحة الإرهاب البيولوجي بالجهات الأمنية، على أن تتولى هذه الوحدة جمع المعلومات والبيانات التي تمكنها من الحيلولة دون تمكين التنظيمات الإرهابية من استخدام هذا السلاح ضد الدولة ومواطنيها، بحيث تتولى هذه الوحدة كافة الأعمال بدءًا من إجراءات التحري والفحص، مرورًا برصد أموال التمويل وصولًا إلى المخططات المرسومة، حتى تتمكن الأجهزة المعنية من إفشالها قبل ارتكابها.

- أهمية الاستفادة من البرامج التي ينظمها الإنتربول الدولي، والهادفة إلى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في سبيل مكافحة التهديدات البيولوجية، حيث تتركز هذه البرامج على ثلاثة عناصر أساسية هي: الوقاية والتأهب والمواجهة، وتوجه هذه البرامج إلى أجهزة إنفاذ القانون والهيئات الوطنية المعنية بمنع الهجمات الإرهابية التي تُستخدم فيها مواد بيولوجية، والتأهب لها ومواجهتها.

ومع الأخذ في الحسبان أن هذه الأنشطة لا تهدف لإرساء التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي فحسب، بل تسعى أيضا إلى تعزيز اعتماد نهج متعدد الأجهزة، بما يعني العمل على تمكين أواصر التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاعات الأخرى داخل الدولة، مما يسهل تبادل المعلومات ووضع ممارسات مشتركة وتنسيق التحرك المشترك داخليا أولا ثم إقليميا ودوليا فيما بعد.

- تعميق الوعي المجتمعي، إذ إن تحقيق الأمن البيولوجي في مواجهة المخططات الإرهابية يتطلب وعيا من كافة الأفراد والمواطنين بحجم التحديات والمخاطر التي تمكن التنظيمات الإرهابية من نجاحها في تحقيق أهدافها باستخدام السلام البيولوجي، ففهم الفرد والتزامه بالتعليمات وقت الأزمات

البيئية، مع التزام المسؤولين التنفيذيين بأداء دورهم وقيامهم بمسؤوليتهم، يمثل الضمانة الرئيسية في مواجهة الإرهاب البيولوجي. وعليه، فإن استدعاء مفاهيم العلاقات الدولية في عصر فيروس كورونا قد يتم توظيفه كمفهوم للتعبير عن تغير قواعد العلاقات الدولية في العالم في ظل انتشار الأوبئة، ففي مقابل التركيز سابقا على المؤسسية، وتعددية مراكز السلطة، والتنافسية السياسية بن التيارات المختلفة، فإن سياسات الأوبئة بطبيعتها شديدة المركزية، وتضع السلطة التنفيذية في موقع الصدارة، بالإضافة إلى الدور المحوري للقيادات السياسية في مواجهة الفيروس⁽³¹⁾.

الخاتمة:

إن نقاط الضعف وأوجه القصور التي ظهرت مع انتشار فيروس كورونا فيما بين الدول فرادى أو منظمات دولية، يعطي فكرة عما سيكون عليه الوضع في حال ما إذا حدث هجوم إرهابي بأسلحة بيولوجية، فحالات الضعف وعدم اليقين التي يعيشها العالم حاليا تجعل آثار أي هجوم بيولوجي أكثر خطورة ودمارا، والجماعات الإرهابية قد تتمكن من الحصول على الفيروسات واجتياح بلدان وقارات بكاملها، وهو ما يعني إمكانية أن تستفيد الجماعات الإرهابية من الأزمة الحالية خصوصا مع انشغال الحكومات والدول بمكافحة فيروس كورونا وذلك من أجل شن هجوم إرهابي في أي مكان.

ولكن الأكيد في مثل هذه اللحظات الفاصلة من الأزمات أن هناك ميلا إلى إعادة تشكيل فهم الحكومات والمنظمات الدولية عن فكرة الأمن، وأنه سيشغل الجزء الأكبر من النقاشات بين الدول، والتي ستغير من طريقة فهمهم لكيفية تأثير التهديدات البيولوجية والأمن الصحي على المستوى المحلي والعالمي.

ومن خلال هذه الدراسة يكن أن نخلص إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أن الجهود المبذولة في محاولة الاتفاق على مفهوم دقيق للإرهاب البيولوجي ومعرفة أسبابه ودوافعه لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكن من

خلاله مكافحة الإرهاب، كون أن الاختلافات بين الدول حول هذه المسائل لا تزال كبيرة، بمقابل ذلك تزداد العمليات الإرهابية انتشاراً.

- أنه يمكن أن تنتشر الوسائل والأدوات المستعملة في العمليات الإرهابية ذات الطابع البيولوجي بمختلف أنواعها المعدية منها أو السامة دون سابق إنذار، وتتوقف مواجهة حادث بيولوجي، سواء أكان طبيعياً أم متعمداً، مما يعني أنه هناك حاجة ماسة إلى وضع استراتيجيات منظمة للوقاية والتأهب، وذلك من خلال وضع واتخاذ تدابير مضادة وفعالة في إطار استراتيجية أمنية عالمية.

- تعددت أسباب ودوافع ومؤشرات العمليات الإرهابية خاصة وأن الحصول على المواد والوسائل البيولوجية والكيميائية والاتجار بها يكون في كثير من الحالات عن طريق شبكة الانترنت، وهو ما يستدعي التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية لتحقيق في تلك العمليات التي تمول وتسهل الحصول على تلك المواد والوسائل.

- أن انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 هو بمثابة اختبار لمدى جاهزية الأجهزة الأمنية لمواجهة احتمال وقوع هجوم إرهابي بأسلحة بيولوجية، وهو ما يعني فرصة ثمينة للوقوف على نقائص وثغرات هذا التصدي والاستفادة من هذه التجارب.

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات العملية، أهمها:

- ضرورة سن اتفاقية دولية خاصة بالأمن البيولوجي للوقاية من الإرهاب البيولوجي ومجابهة التهديدات البيولوجية، فهذه الاتفاقية ستشجع على تأسيس مراكز لإدارة الأمن البيولوجي على المستوى الدولي والوطني، والتي من شأنها تحديد ومراقبة مصادر الأخطار المتعلقة بالأمن البيولوجي، وتقديم تقارير عنها، والتحذير المبكر، وذلك تحت الإشراف المباشر لمنظمة الصحة العالمية.

- وضع تشريعات داخلية ونظم لاستكمال مشاريع قوانين للأمن البيولوجي والتي تسهم في تعزيز المنظومة التشريعية القائمة وتحدد الضوابط

والمعايير اللازمة لتداول الوسائل البيولوجية والتعامل معها وتجريم الأنشطة والتصرفات التي تخالف قواعدها.

- إنشاء منصة إلكترونية موحدة ترتبط بمراكز إدارة الأمن البيولوجي للإبلاغ المبكر عن أي خرق للأمن البيولوجي بما يسهم في سرعة التعامل مع هذا النوع من البلاغات وبهدف تبادل المعلومات التكاملي بين الجهات ذات العلاقة للتنسيق فيما بينها من جهة، وإتاحتها لمتخذي القرار بصورة تضمن سرعة الاستجابة وبما يعزز القدرة على السيطرة من جهة أخرى.

- وضع قاعدة بيانات موحدة للمرضى الذين يمكن أن تكون حالاتهم تشكل خطرا بيولوجيا مع ضرورة حماية هذه البيانات وبما يكفل خصوصيتها وسريتها، سيما في أوقات الأزمات وذلك بإدراجها ضمن البيانات المحمية بموجب قانون الأمن السيبراني، حيث تفتح هذه البيانات المجال لمتابعة السجلات الصحية للمرضى وحالاتهم الطبية ومدى التقدم الحاصل فيها.

- تعزيز القدرات المادية والبشرية لرصد الوسائل البيولوجية والكشف عنها ومراقبة حركتها من خلال تزويد المنافذ الحدودية بالمعدات والأجهزة والبرامج المتطورة وتأهيل العاملين لهذا الغرض.

- تطبيق اللوائح الصحية الدولية لمواجهة تحديات الأمن البيولوجي، والتي تم تبنيها من قبل منظمة الصحة العالمية ومنها واجب الإخطار السريع ومشاركة المعلومات المتعلقة بالأوبئة بين الدول.

- تفعيل دور مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهة المخولة عالميا بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإخراجه من قيود السيطرة المفروضة عليه من قبل بعض أعضائه كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، والتي جعلته يقف موقف المتفرج على الأزمة العالمية دون أن يكون له أي تأثير يذكر.

الهوامش:

1 د. بوادي حسنين المحمدي، 2004، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، ص 53.

- 2 د. راشد علاء الدين، 2006، المشكلة تعريف الإرهاب، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، ص 114.
- 3 أحمد طاهر، مقال بعنوان: الأمن البيولوجي والتنظيمات الإرهابية... نحو استراتيجية للمواجهة "هل تتمكن جماعات متطرفة من شن حرب فيروسية على خصومها؟"، على الموقع الإلكتروني: <https://arb.majalla.com/node>، اطلع عليه بتاريخ: 2020/05/07.
- 4 انجي مجدي، كورونا يكشف تقاعس الغرب عن إعداد استراتيجية دفاع بيولوجي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.independentarabia.com> أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/04.
- 5 د. قريبيز مراد، 2013، مكافحة الإرهاب بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، أطروحة مقدمة بنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ص 100.
- Thérèse Delpech, Le Terrorisme international et l'Europe, 6 Cahiers de Chaillot, N 56, décembre 2002, Institut d'Etudes de sécurité, union européenne, Paris, P 28.
- 7 د. عباس أبو شامة عبد الحمود، مكافحة الإرهاب "ملخص"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005، ص 281. أحمد طاهر،
- 8مرجع سابق.
- 9المرجع نفسه.
- 10 المرجع نفسه
- 12 د. بن عائشة محمد الأمين، تحليلات حول الأمن البيولوجي العالمي بين الاستغلال السياسي والربح الاقتصادي، الأمن السياسي في مواجهة الأمن البيولوجي، المركز الديمقراطي العربي، منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de>، اطلع عليه بتاريخ: 2020/05/07.
- 13 المرجع نفسه.
- 14 انجي مجدي، مرجع سابق.
- 15 المرجع نفسه.

16 ابتهاج أحمد عبد الغني، كيف تغير جائحة كورونا طريقة التفكير حول الأمن، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com> أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/05.

17 انجي مجدي، المرجع السابق.

18 أنظر قرار مجلس الأمن رقم (1373) الصادر بتاريخ: 28 سبتمبر 2001، والمتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، وثائق الأمم المتحدة- الوثيقة (2001) S/RES/1373.

19 د. قمودي سهيلة، 2014، مكافحة الإرهاب واتفاقيات حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 96، أنظر أيضا البنود: الثالث، الرابع والخامس من قرار مجلس الأمن رقم (1373) الصادر بتاريخ: 28 سبتمبر 2001، أنظر أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيينا، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص 14.

20 أنظر قرار مجلس الأمن رقم (1540) الصادر بتاريخ: 28 أبريل 2004، والمتعلق بانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، وثائق الأمم المتحدة- الوثيقة (2004) S/RES/1540.

21 أنظر البند الأول من قرار مجلس الأمن رقم (1540) الصادر بتاريخ: 28 أبريل 2004.

22 أنظر البندين الثاني والثالث من قرار مجلس الأمن رقم (1540) الصادر بتاريخ: 28 أبريل 2004.

23 انجي مجدي، مرجع سابق.

24 د. بن عائشة محمد الأمين، مرجع سابق.

25 د. الشرقاوي محمد، 30 مارس 2020، تقرير بعنوان: التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيوليبرالية (الجزء 2)، مركز الجزيرة للدراسات، ص 03.

26 ابتهاج أحمد عبد الغني، مرجع سابق.

27 المرجع نفسه.

28 المرجع نفسه.

29 أحمد طاهر، مرجع سابق.

30 المرجع نفسه.

31 عبد الله يونس محمد، 29 مارس 2020، مقال بعنوان: كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح "عالم ما بعد كورونا"، دراسات خاصة، سلسلة دراسات تصدر بصورة غير دورية عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 02. ص 06.

المراجع:

أولاً: الكتب:

1- د. راشد علاء الدين، 2006، المشكلة تعريف الإرهاب، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

2- د. عباس أبو شامة عبد المحمود، 2005، مكافحة الإرهاب" ملخص"، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

3- د. بوادي حسنين المحمدي، 2004، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1- د. قريبيز مراد، 2013، مكافحة الإرهاب بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، أطروحة مقدمة بنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

2- د. قمودي سهيلة، 2014، مكافحة الإرهاب واتفاقيات حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

ثالثاً: المقالات العلمية:

1- ابتهاج أحمد عبد الغني، كيف تغير جائحة كورونا طريقة التفكير حول الأمن، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com> أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/05.

2- أحمد طاهر، مقال بعنوان: الأمن البيولوجي والتنظيمات الإرهابية... نحو استراتيجية للمواجهة "هل تتمكن جماعات متطرفة من شن حرب فيروسية على خصومها؟"، على الموقع الإلكتروني: <https://arb.majalla.com/node>، أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/07.

3- انجي مجدي، كورونا يكشف تقاعس الغرب عن إعداد استراتيجية دفاع بيولوجي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.independentarabia.com> أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/04.

4- د. بن عائشة محمد الأمين، تحليلات حول الأمن البيولوجي العالمي بين الاستغلال السياسي و الربح الاقتصادي، الأمن السياسي في مواجهة الأمن البيولوجي، المركز الديمقراطي العربي، منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de>، أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/07.

5- جريدة الشرق الأوسط، مقال بعنوان: مجلس الأمن يخفق في مواجهة «كورونا»... ويكتفي بسلطان دعم غوتيريش، مناكفات أميركية - صينية حول منشأ الفيروس - تحذير أممي من أن سوء الاستعداد يفتح باباً لتنفيذ هجوم عبر الإرهاب البيولوجي، السبت 11 أبريل 2020 م رقم العدد [15110] مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.aawsat.com> أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/22.

6- عبد الله يونس محمد، 29 مارس 2020، مقال بعنوان: كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح "عالم ما بعد كورونا"، دراسات خاصة، سلسلة دراسات تصدر بصورة غير دورية عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 02.

7- د. مروة نظير، كيف تستغل الجماعات الإرهابية جائحة "كورونا"؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://futureuae.com/ar>، أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/05.

رابعاً: قرارات مجلس الأمن الدولي:

1- قرار مجلس الأمن رقم (1373) الصادر بتاريخ: 28 سبتمبر 2001، والمتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، ووثائق الأمم المتحدة- الوثيقة (2001) S/RES/1373.

2- قرار مجلس الأمن رقم (1540) الصادر بتاريخ: 28 أبريل 2004، والمتعلق بانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، ووثائق الأمم المتحدة- الوثيقة (2004) S/RES/1540.

خامساً: التقارير:

1- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيينا، 2009، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، نيويورك.

2- د. الشرقاوي محمد، 30 مارس 2020، تقرير بعنوان: التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيوليبرالية (الجزء 2)، مركز الجزيرة للدراسات.

المراجع باللغة الأجنبية:

6 Thérèse Delpech, Le Terrorisme international et l'Europe, Cahiers de Chaillot, N 56, décembre 2002, Institut d'Etudes de sécurité, union européenne, Paris.